الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : عـ167ـدد
تاريخ القـرار: 07 أوت 2015

قـــــــــرار

بتـاريخ 07 أوت 2015 أصـدر رئـيس الهيئـة الوطنيـة للاتصـالات القـرار عـ167ـدد في مـادة التـدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارضـة: شـركة " " في شـخص ممثلـها القـانوني، المعـين مقرهـا الاجتمـاعي بـ

من جـهـة

المـدعى عليهـا: شـركة " " في شـخص ممثلـها القـانوني المعـين مقرهـا الاجتمـاعي بـ

من جـهـة أخرى

بعـد الإطـلاع علـى مجـلة الاتصـالات الصـادرة بمقتضـى القانـون عـ01ـدد لسـنة 2001 المـؤرخ في 15 جـانفي 2001، المنقحـة والمتـممة بالقانـون عـ46ـدد لسـنة 2002 المـؤرخ في 07 مـاي 2002، وبالقانـون عـ01ـدد لسـنة 2008 المؤرخ في 08 جـانفي 2008 وبالقـانون عـ10ـدد لسـنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعـد الإطـلاع علـى الأمـر عـ3026ـدد لسـنة 2008 المـؤرخ في 15 سـبتمبر 2008، المتعلـق بضـبط الشـروط العامـة لاسـتغلال الشـبكات العموميـة للاتصـالات وشـبكات النفـاذ، كمـا تم تنقيحـه بـالأمر عـ53ـدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

Adresse : Rue Echabia (Ex : 8003) Montplaisir 1073 Tunis
Tél . : (+216) 71 900 868 - 71 901 526 - 71 902 658
Fax: (+216) 71 909 435 - 71 904 811
E-mail : contact@intt.tn

www.intt.tn
M.fiscal : 831285C / A / M / 000

العنوان : نهج الشابية – مونبليزير – 1073 تونس
الهاتف : 868 900 71 - 526 901 71 - 658 902 71 (216+)
الفاكس : 435 909 71 - 811 904 71 (216+)
البريد الإلكتروني : contact@intt.tn

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54ـدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014، والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 13 جويلية 2015، والمتضمن طلب مراجعة القرار عـ155ـدد الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 19جوان 2015،والقاضي بإلزام شركة بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه والمسمى" " وسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عـ195ـدد.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسّست شركة " مطلبها الرامي إلى مراجعة القرارعـ155ـدد الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 19 جوان 2015، على خروج الباقة " " عن الاختصاص الرقابي للهيئة مدعية أن منح الهاتف الجوال في إطار هذه الباقة متصل بعرض تجاري سبق أن نال موافقة الهيئة وتمسكت بأن تسويق الهواتف الجوالة لا يمثل خدمة اتصالات ولا يخضع للمراقبة المسبقة للهيئة وانتهت إلى طلب مراجعة القرار عـ155ـدد المؤرخ في 19 جوان 2015 مبدية إستعدادها لتوضيح مكونات وعناصر الباقة موضوع التظلم.

وحيث وخلافا لما تمسكت به المعترضة فقد ثبت أن الباقة "" تضمنت امتيازات إضافية إلى جانب الامتيازات المتصلة بالعرض التجاري "بوج" المصادق عليه من طرف الهيئة وهو ما أقرت به المعترضة نفسها بمقولة أن ثمن الباقة يحتوي في الآن نفسه على ثمن الهاتف الجوال والمحدد قيمته بـ19 دينار مع الكارطة sim بقيمة 5 دنانير كما يتضمن تمتيع المشترك بـ 5 جيغا أوكتي عن مدة الامتياز أي بمعدل 1 جيغا أوكتي شهريا يمنح لمدة خمسة أشهر التي تلي شراء الحزمة Le pack مع منح الامتياز المتصل بالفايسبوك المقدر ثمنه بثلاثة دنانير دون احتساب الأداء أي ما جملته 15 دينارا عن مدة الامتياز مع منح "يونيس" بقيمة خمسين دينار (50 دينار) يشحن لمدة خمسة أشهر بمعدل 10 دنانير شهريا.

وحيث طالما احتوت الباقة على امتيازات وتحفيزات مرتبطة بخدمات اتصالات لم يسبق أن نالت موافقة الهيئة فإنها تخضع وجوبا للمراقبة المسبقة لهذه الأخيرة وفقا لما جاء بالأمر عـ3026ـدد المشار إليه أعلاه وذلك بصرف النظر عما تضمنته تلك الباقة من عناصر أخرى كأجهزة الهاتف الجوال أو مفاتيح الجيل الثالث أو غيرها من الهدايا التي يدمجها المشغل في عروضه لتنمية مبيعاته.

حيث لم يتضمن القرار المراد مراجعته أي تضارب مع ما ورد في مكتوب الهيئة المؤرخ في 2 جوان 2011 المستشهد به من قبل المعترضة والذي نص على أن تسويق الهواتف الجوالة (les terminaux) لا يمثل

خدمة اتصالات على معنى أحكام الفصل الثاني من مجلة الاتصالات ولا يرجع لها بالنظر باعتبار أن سبب إيقاف العرض لا يكمن في تضمين الباقة لهاتف جوال وإنما لاحتوائها على امتيازات وتحفيزات غير مصادق عليها.

وحيث أن ما أبدته المعترضة من استعداد لتوضيح مكونات الباقة "" موضوع التداعي يخرج عن نطاق التدابير الوقتية لتعلقه باختصاص الهيئة في مجال مراقبة العروض التجارية.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة لم يكن في طريقه واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات

هشام بسباس

عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
وطبقا لرأي الهيئة الوطنية للاتصالات
المصادقة التلقائية على هذا القرار

الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات